وزير المالية أكد في لقاء مع تلفزيون الكويت «أن عمليات تحويل الأموال داخلياً وخارجياً تسير بالمسار الطبيعي والصحيح والودائع والحسابات مضمونة من البنك المركزي»

يعقوب الرفاعي: الأوضاع المالية مطمئنة جداً .. ومستقرة

- الميزانية تُجسّد توجهاً واضحاً لمواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية وتعزيز الاستدامة
- تمكين القطاع الخاص ليكون المحرك الرئيسي للنمو.. وتوفير فرص العمل للمواطنين
- 117 مشروعاً جديداً بقيمة 57,9 مليون دينار.. و551 مشروعاً مستمراً بـ 1,6 مليار دينار
- 3,1 مليارات دينار إنفاق رأسمالي مقدر في مشروع موازنة العام المالي 2026 /2027
- 667,1 مليون دينار مقدرة لشراء الأصول.. و713,4 مليوناً لمشاريع الصيانة الجذرية

أعده للنشر: أحمد مغربي
مصطفى صالح ـ علي إبراهيم

أكد وزير المالية د.يعقوب الرفاعي أن الأمور المالية في القطاع المصرفي الكويتي فوق المطمئنة، مبينا أن الودائع والحسابات الجارية والتوفير مضمونة من بنك الكويت المركزي، كما أن السيولة لدى البنوك متوافرة.

وأضاف الرفاعي، في لقاء على تلفزيون الكويت أمس، ان«الأوضاع مطمئنة جدا ومستقرة، وعمليات تحويل الأموال داخليا وخارجيا تسير بالمسار الطبيعي والصحيح وحتى في وقت العطلات الأسبوعية، وأطمئن المواطنين والمقيمين على أرض الكويت بأن الودائع مضمونة من قبل البنك المركزي».

الإنفاق الرأسمالي

واستعرض الوزير د.يعقوب الرفاعي أبرز بنود الإنفاق الرأسمالي في ميزانية العام المالي 2026 /2027، حيث أشار إلى أنه تم رصد 3,1 مليارات دينار إنفاقا رأسماليا بالميزانية الجديدة، موزعة على 117 مشروعا جديدا بقيمة 57,9 مليون دينار، مشيرا إلى وجود 551 مشروعا مستمرا بقيمة 1,6 مليار دينار. وأضاف الوزير أن هناك قيمة شراء الأصول تبلغ نحو 667,1 مليون دينار، ومشاريع الصيانة الجذرية تبلغ قيمتها 713,4 مليون دينار، وبالتالي تكون هناك زيادة بنسبة 37٪ في المصروفات الرأسمالية، مشيرا إلى أن المشروعات الكبرى التي تتضمنها الميزانية تتمثل في مشاريع لوزارة الأشغال مثل: مشروع مبنى المطار الجديد (T2)، وميناء مبارك الكبير، ومحطة تنقية كبد الشمالية والأعمال المكملة لها، بالإضافة إلى الصيانة الجذرية للطرق والجسور، ومشاريع الصرف الصحي وصلة كبد الصليبية الصناعية.

وبالنسبة لوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، أوضح الرفاعي أن هناك المرحلة الثانية بمحطة الصبية، بالإضافة إلى إنشاء وحدات توربينية غازية بمحطة الصبية، كما أشار الوزير إلى وجود اهتمام بتطوير مرافق التعليم والصحة، ضمن اهتمام الدولة بتنمية رأس المال البشري، فضلا عن مشاريع وزارة الصحة والمتمثلة في توسعة مركز الكويت لمكافحة السرطان، حيث تهدف هذه المشاريع إلى التخفيف من العلاج بالخارج وغيره.

وفي المجال التربوي، ذكر الوزير أن هناك خطة لدى وزارة التربية لإنشاء 48 مدرسة جديدة في مختلف محافظات الكويت، وأغلبها في المناطق الجديدة، والتي تحتاج مدارس جديدة بمختلف مراحل التعليم، في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، أشار إلى أن هناك تركيز على فروع كليات الهيئة، خاصة في المناطق الجديدة مثل «صباح الأحمد السكنية وجابر الأحمد».

وعلى صعيد خطط المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، لفت الوزير إلى أنه يتم إنشاء مراكز ثقافية في الجهراء، ومبارك الكبير والفروانية.

فضلاً عن مشاريع أخرى بالهيئة العامة للرياضة، حيث يتم التخطيط لإنشاء 3 ستادات كرة قدم رياضية في صباح الأحمد السكنية وفي المطلاع السكنية ومدينة جابر الأحمد، مبينا أنها تسهم أيضا مستقبلا كمركز ومنارة لكثير من اللقاءات والبطولات.

مكونات الدعوم

وتطرق الوزير د.يعقوب الرفاعي إلى أبرز مكونات شبكة الدعوم، حيث قال ان دعم الطاقة والوقود (وقود المحطات) يستحوذ على 45٪ من إجمالي الدعوم بما قيمته 1,77 مليار دينار، فيما تبلغ قيمة الدعم التعليمي 963,7 مليون دينار، مستحوذا على 24٪ من إجمالي الدعوم، ويتمثل الدعم في البعثات الداخلية والخارجية.

وأضاف الرفاعي ان الدعم الاجتماعي يبلغ 533,1 مليون دينار، مشكلا 14٪ من الإجمالي، وهذا الدعم يهدف إلى خفض تكاليف المعيشة عبر دعم بعض السلع والمواد الإنشائية ودعم الهيئة العامة للإعاقة.

الوظائف الجديدة

وعلى صعيد الوظائف الجديدة التي تهدف الحكومة إلى توفيرها للمواطنين في الجهات الحكومية، ذكر الوزير أنه تم استحداث 14518 وظيفة، وذلك في جميع الجهات الحكومية من غير القطاع العسكري، وذلك ضمن جهود البلاد لتمكين الكفاءات الوطنية ودعم الاستقرار الاجتماعي، مبينا أن الوظائف المنشأة للتعيين تتمثل في استحداث 14228 وظيفة في الوزارات والإدارات الحكومية، إضافة إلى 290 وظيفة في الهيئات الملحقة، في إطار دعم احتياجات الجهات الحكومية وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات.

وأشار إلى أن القطاع الحكومي يجب أن يلبي ويستوعب الكثير من المخرجات إلى أن يتم تدريجيا عملية التوازن بين العمالة الموجودة بالقطاع العام والقطاع الخاص.

وذكر الوزير أن ميزانية العام المالي 2027/2026 تم اعتمادها في فبراير الماضي، وكان من المقرر أن تعقد وزارة المالية مؤتمرا صحافيا للكشف عن الميزانية بعد الاحتفالات بالعيد الوطني والتحرير، إلا أن اندلاع الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الإيرانية حالت دون ذلك، متمنيا ألا تطول الأزمة الحالية.

واستعرض الوزير أبرز مكونات الميزانية الجديدة، حيث قال إن مشروع الميزانية يجسد توجها واضحا نحو مواصلة تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية وتعزيز الاستدامة المالية، ورفع كفاءة إدارة الانفاق، إضافة إلى دعم تنمية الإيرادات غير النفطية.

وأضاف «يهدف المشروع كذلك إلى إعادة توجيهات الموارد نحو الأنفاق الرأسمالي، والمشروعات ذات الأثر الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص، ليكون هو المحرك الرئيسي للنمو وتوفير فرص العمل للمواطنين».

وقال الوزير ان الإيرادات غير النفطية شهدت زيادة في مشروع ميزانية العام المالي الحالي 2027/2026 بنحو 20٪ لتصل إلى ما قيمته 3,5 مليارات دينار، مؤكدا على أن ارتفاع الإيرادات غير النفطية المتوقعة خلال العام الحالي يأتي مدفوعا بـ 4 إجراءات تعمل عليها وزارة المالية، وهي: تحسين كفاءة التحصيل لمستحقات الدولة، والاعتماد على الأنظمة الرقمية للدفع بصورة أفضل، ومراجعة أسعار رسوم الخدمات المقدمة، والتي يصاحبها تقديم خدمة بجودة أفضل، مبينا أن الهدف الأسمى هو إصلاح الهيكل المالي للدولة من خلال تنمية مصادر الدخل.

وأشار الرفاعي إلى أن الإيرادات المتوقعة في الميزانية تبلغ 16,3 مليار دينار، بانخفاض 10,5٪ مقارنة مع ميزانية السنة المالية 2026/2025، فيما تبلغ المصروفات المتوقعة 26,1 مليار دينار بزيادة نسبتها 6,2٪ مقارنة بميزانية 2026/2025، فيما يبلغ العجز المالي المتوقع 9,8 مليارات دينار، بزيادة 54,7٪، وأضاف أن الإيرادات غير النفطية سترتفع بنسبة 20٪ لتبلغ نحو 3,5 مليارات دينار.

وحول تركيبة المصروفات، أوضح الوزير أنها تتمثل في مرتبات ودعوم بقيمة 19,8 مليار دينار مشكلة 76٪ من الإجمالي، ومصروفات رأسمالية بقيمة 3,1 مليارات دينار مشكلة 11,8٪ من الإجمالي، فيما تبلغ باقي المصروفات نحو 3,2 مليارات دينار مشكلة 12,2٪.

وفيما يتعلق بأسس تقديرات الإيرادات النفطية، قال ان حجم إنتاج النفط شهد زيادة بواقع 100 ألف برميل يوميا، ليقفز من مستوى 2,5 مليون برميل يوميا في ميزانية 2026/2025 ويصل إلى 2,6 مليون برميل يوميا في الميزانية الحالية، فيما يقدر سعر برميل النفطي بـ 57 دولارا مقارنة مع 68 دولارا في الميزانية السابقة، وذلك بناء على سعر صرف يبلغ 307 فلوس لكل دولار. وفيما تبلغ إيرادات الغاز التقديرية نحو 289,8 مليون دينار، مشيرا الى انه يتم خصم تكاليف انتاج النفط البالغة 4 مليارات دينار. وذكر الرفاعي أن سعر التعادل في الميزانية الجديدة يبلغ 90,5 دولارا لكل برميل.

مكونات المرتبات

وأشار الوزير إلى أن أبرز مكونات بند المرتبات في الميزانية الجديدة يتمثل في 11,8 مليار دينار إجمال المرتبات، و3,4 مليارات دينار مساهمة الخزانة العامة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، و617 مليون دينار دعم العمالة، لافتا إلى أن الدولة تسعى لتوجيه الشباب والشابات الكويتيين نحو القطاع الخاص، وحتى يكون هناك توازن أكبر بين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فإن الدولة تحرص على أن يكون هناك دعم بشرائح مختلفة للعاملين في القطاع الخاص، وكشف أن إجمالي عدد المواطنين الموظفين في القطاع الحكومي يبلغ 402669 مواطنا ومواطنة.

وزير المالية د.يعقوب الرفاعي

شكر وتقدير

تقدم د.يعقوب الرفاعي بالشكر إلى الجهات العاملة في الدولة، وعلى رأسها الجهات الأمنية والعسكرية من الجيش الكويتي والحرس والوطني ووزارة الداخلية والعاملين في القطاع الصحي، مشيرا إلى أن جميعهم كان لهم دور كبير في استيعاب الأزمة والتعامل معاها بأسلوب متميز. وأشار الرفاعي إلى حرص سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ احمد العبدالله على انعقاد المجلس بشكل مستمر ودائم بلقاءات جماعية وفردية، وذلك برعاية كريمة ودعم كبير من صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد.

حريصون على جذب الاستثمار الأجنبي

شدد وزير المالية د.يعقوب الرفاعي على أن الكويت حريصة على جذب الاستثمار الأجنبي خاصة مع دخول مؤسسات أجنبية عالمية إلى البلاد، مثل شركة «بلاك روك» وجهات من الصين وغيرها، مشيرا إلى أن التصنيفات السيادية للدولة تكون هي العامل الأساسي لدى المستثمرين عند توجيه استثماراتهم إلى أي دولة. وأوضح الرفاعي أنه رغم الظروف الحالية، فإن وكالة S&P قامت بتثبيت التصنيف الائتماني للكويت، وهي خطوة إيجابية، لاسيما أن البلاد لديها أحد أكبر الصناديق السيادية والاحتياطيات النفطية بالعالم، بالاضافة إلى أسلوب إدارة الاقتصاد الوطني، وهي جميعها مؤشرات إيجابية جاذبة للمستثمرين من جميع دول العالم.

خطوة إستراتيجية تعكس التحول الجوهري بنموذج أعمالها.. وتعزز وضوح هويتها كمؤسسة مصرفية واستثمارية متكاملة

«مجموعة جي إف إتش المالية» تتحول إلى «بنك جي إف إتش»

- هشام الريس: تغيير الاسم لبنك «جي إف إتش» يمثل انعكاساً مباشراً للتحول في المجموعة بالسنوات الماضية
- المجموعة تعتمد اليوم على أنشطة الائتمان والتمويل والخزانة لتسهم بحصص كبيرة من أعمالنا وإيراداتنا

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية («جي إف إتش» أو «المجموعة») عن اعتماد تغيير اسمها التجاري إلى «بنك جي إف إتش ش.م.ب»، في خطوة استراتيجية تعكس التحول الجوهري في نموذج أعمالها وتعزز وضوح هويتها كمؤسسة مصرفية واستثمارية متكاملة.

وجاءت هذه الموافقة خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والذي عقد عبر وسائل الاتصال المرئي، حيث أقر المساهمون تغيير الاسم التجاري، إلى جانب تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي بما يتماشى مع هذا التغيير.

ويأتي هذا التحول في وقت باتت فيه أنشطة الائتمان والتمويل والخزانة تشكل ما بين 60٪ من إجمالي أعمال المجموعة وذلك في إطار نموذج أعمال متكامل يقوم على تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستدامة المالية.

كما اعتمدت المجموعة خلال السنوات الماضية نموذج الشراكات في إدارة الأصول، من خلال تأسيس شركات زميلة بالتعاون مع شركاء متخصصين تتولى إدارة الأنشطة الاستثمارية بشكل مباشر، بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويتيح التركيز على تطوير المنصة المصرفية الأساسية للمجموعة.

هشام الريس

وفي معرض تعليقه على هذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة هشام الريس: «يمثل تغيير الاسم إلى بنك جي إف إتش انعكاسا مباشرا للتحول الذي شهدته المجموعة خلال السنوات الماضية. فبعد أن كانت تركز بشكل أساسي على إدارة الأصول، أصبحت اليوم تعتمد بشكل كبير ايضا على أنشطة الائتمان والتمويل والخزانة والتي تساهم بحصص كبيرة من أعمالنا وإيراداتنا. ومن هنا، كان من المهم أن يعكس اسمنا بوضوح طبيعة هذا التحول أمام المستثمرين والأسواق».

وأضاف: «في الوقت ذاته، نواصل تطوير أعمال إدارة الثروات والاستثمار من خلال نموذج الشراكات مع مؤسسات متخصصة، بما يعزز كفاءة هذا القطاع ويضمن استدامة نموه. ويأتي تغيير الاسم في توقيت مناسب، بالتوازي مع تسارع التحول الرقمي وإطلاق منصاتنا الرقمية، ليشكل خطوة أساسية في ترسيخ نموذج أعمال متكامل يواكب تطلعات المرحلة المقبلة».

ويعكس اعتماد الاسم الجديد رؤية مستقبلية ترتكز على ترسيخ مكانة المجموعة كمؤسسة مالية إقليمية رائدة، قادرة على تقديم حلول مصرفية واستثمارية متكاملة عبر مجموعة من خطوط الأعمال الرئيسية التي تشمل إدارة الثروات والاستثمار، والائتمان والتمويل، والخزانة والاستثمارات الخاصة.

يذكر أن مجموعة جي إف إتش المالية تدير أصولا وأموالا تبلغ قيمتها نحو 24 مليار دولار أميركي، بما في ذلك محفظة استثمارية عالمية تمتد عبر دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، وتغطي قطاعات الخدمات اللوجستية والرعاية الصحية والتعليم والتكنولوجيا والعقارات. كما أن أسهم المجموعة مدرجة في بورصة البحرين وسوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة الكويت وسوق دبي المالي.

توجه يعكس الثقة المحلية في البيئة الاستثمارية

الكويتيون يدعمون البورصة.. 103,2 ملايين دينار صافي شرائهم بشهر الحرب

شريف حمدي

شهدت بورصة الكويت خلال شهر مارس الماضي، الذي تزامن مع اندلاع الحرب الأميركية الإسرائيلية الإيرانية وتصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، اختبارا حقيقيا لقدرتها على التعامل مع الضغوط، في وقت اتسمت فيه الأسواق العالمية بحالة من الحذر وتقلبات في السيولة، ورغم هذه الظروف لم يتجه السوق إلى الانكماش أو التوقف، بل حافظ على استمرارية التداولات ضمن نطاق متماسك، في دلالة واضحة على قدرته على امتصاص الصدمة وإعادة ترتيب حركة السيولة داخليا دون اختلال.

وفي خضم هذه التطورات، برز المستثمر الكويتي كركيزة أساسية في دعم السوق، حيث لعبت السيولة المحلية دورا محوريا في موازنة اتجاهات التخارج الخارجي، والحفاظ على استقرار التداولات، ويعكس هذا السلوك تحولا في بنية السوق، قائما على قوة القاعدة الاستثمارية المحلية، وهو ما تؤكده بيانات الربع الأول التي أظهرت انتقال المستثمر الكويتي إلى صافي الشراء، مقابل تراجع نسبي في التدفقات الأجنبية، بما يعزز قدرة السوق على التماسك خلال فترات التوتر.

وأظهرت حركة التداول خلال شهر مارس أن السوق لم يدخل في مسار بيعي حاد رغم تصاعد المخاطر، بل شهد إعادة توزيع واضحة للسيولة، حيث اتجه المستثمرون الكويتيون إلى الشراء في توقيت تزايدت فيه الضغوط على الأسواق الإقليمية، حيث بلغ صافي تعاملاتهم الشرائية خلال شهر مارس نحو 103,25 ملايين دينار، وذلك بزخم شرائي من الأفراد، إذ بلغ صافي تعاملاتهم الشرائية نحو 41,59 مليون دينار، والشركات والمؤسسات الكويتية بقيمة 63,35 مليون دينار، ومحافظ العملاء بقيمة 960,9 ألف دينار، وفي المقابل اتجهت صناديق الاستثمار للبيع لتبلغ صافي تداولاتهم للبيع بقيمة 2,6 مليون دينار.

في المقابل، اتجه المستثمرون غير الكويتيين إلى التخارج، مدفوعين بحالة الترقب العالمية، حيث بلغ صافي تعاملاتهم «بيع» بقيمة 89,7 مليون دينار، بضغط من عمليات البيع للمؤسسات والشركات الأجنبية التي بلغ صافي تعاملاتهم البيعية خلال الشهر بقيمة 88,71 مليون دينار، إلا أن هذا الاتجاه لم ينعكس في صورة تراجع حاد، إذ نجحت السيولة المحلية في امتصاص هذه الضغوط والحفاظ على توازن السوق، ويعكس هذا المشهد وجود قاعدة استثمارية داخلية قادرة على التدخل في الأوقات الحرجة، بما يحد من تأثير العوامل الخارجية على الأداء العام للسوق.

48 ألف حساب نشط

حافظت حسابات التداول النشطة بسوق الأسهم بنهاية تعاملات شهر مارس المنقضي على مستوياتها بشكل عام عند 48 ألف حساب نشط، مع جنوح طفيف للتراجع بنسبة 1,2٪، إذ بلغ عدد الحسابات النشطة الشهر الماضي 48,078 حسابا مقابل 48,675 حسابا في فبراير الماضي، وبلغت نسبة الحسابات النشطة بنهاية مارس 10,2٪ من إجمالي الحسابات التي لها الحق في التداول بأسهم البورصة طبقا لإحصائيات البورصة والتي تقدر بـ 467,364 حسابا، لتبلغ نسبة الحسابات الخاملة، والتي لم يجر التداول عليها إلى 89,8٪ من إجمالي حسابات التداول.

381 مليون دينار مكاسب سوقية

حققت بورصة الكويت مكاسب سوقية بنهاية جلسة أمس بنحو 381 مليون دينار، وذلك على إثر عودة الزخم الشرائي الذي شمل اغلب أنواع الأسهم لترتفع مؤشرات السوق بشكل جماعي، ليصل بذلك إجمالي القيمة إلى 50,86 مليار دينار ارتفاعا من 50,48 مليار دينار بنهاية جلسة أول أمس. وسجلت السيولة انخفاضا بنسبة 10٪، بمحصلة 73,6 مليون دينار مقابل 81,9 مليون دينار في جلسة أول أمس، في المقابل ارتفعت أحجام التداول بنسبة 7٪ بتداول 268 مليون سهم مقابل 251 مليون سهم بجلسة الثلاثاء أول أمس.